الأمم المتحدة

A/63/85–E/2008/83

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 June 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ٥٧ من القائمة الأولية*
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨
نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨
البندان ٣ (أ) و (ب) من جدول الأعمال المؤقت**
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسة العامة
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة

كما تعلمون، فإن حكومة جمهورية موازمبيق استضافت حلقة دراسية لممثلي الحكومات الثماني للبلدان الرائدة في مبادرة ''توحيد الأداء'' (وهي ألبانيا، وأوروغواي، وباكستان، وجمهورية تترانيا المتحدة، والرأس الأخضر، ورواندا، وفييت نام، وموزامبيق)، وممثلي حكومة ملاوي، في مابوتو، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، لاستعراض الدروس المستفادة من تجربة بلدانهم، لمدة سنة واحدة، في تنفيذ مبادرة توحيد الأداء ولتبادل الآراء بشأن كيفية الدفع بهذه العملية إلى الأمام، مع تسريع تنفيذ التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨.

* A/63/50.

* E/2008/100.

270608 270608 08-39451 (A)

وأود اغتنام هذه الفرصة لأعرب لكم عن خالص الشكر على الدعم القيم الذي قدمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والفريق القطري للأمم المتحدة في موزامبيق، في تنظيم هذا الحدث وتيسيره.

ونحيل إليكم طيه نص البيان الموجز لنتائج حلقة مابوتو الدراسية، الذي يستعرض خلاصة تجربة البلدان الرائدة المستفيدة من البرامج في توحيد الأداء، لمدة سنة واحدة، ويقدم توصيات بشأن الخطوات التي ينبغي خطوها مستقبلا، وذلك لتنظروا فيه (انظر المرفق).

ومن النتائج العامة لهذا اللقاء، تأكيده على جملة أمور، منها أن البلدان المشتركة أصبحت بلدانا رائدة بطلب محدد من حكوماتها الوطنية على أمل أن يُمكن تحقيق اتساق أفضل لمنظومة الأمم المتحدة من دعم الحكومات بشكل أفضل في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

كذلك أكد المشتركون على أن الملكية الوطنية في شراكتهم الإنمائية مع منظومة الأمم المتحدة قد تعززت عن طريق عملية توحيد الأداء. وأشاروا إلى التنوع الشديد في ظروف كل بلد من بلدانهم، واتفقوا على أن تجاربهم الخاصة بتوحيد الأداء، قد روعي فيها أيضا مبدأ ''عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع''.

وأعادت الحلقة الدراسية تأكيد المكاسب التي حققتها البلدان الرائدة في مبادرة توحيد الأداء والمشتركون الآخرون فيما يخص تعزيز دور الحكومات القيادي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما يتفق مع الأحكام ذات الصلة الواردة بقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨.

وأظهرت المؤشرات الأولية أن هذه العملية النموذجية تحقق نتائج إيجابية من حيث كفالة وجود نظير لشركائها الوطنيين يتسم بكونه أكثر فعالية واتساقا، وأن تقارير كل من الحكومات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة تشير إلى زيادة إتاحة ولايات منظومة الأمم المتحدة وخبرتها لتحقيق الأهداف المحددة في الخطط والأولويات الوطنية.

واتضح أن عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل وعدم توافره في الوقت المناسب، وعدم تنسيق ممارسات العمل وعدم تبسيطها، وارتفاع تكاليف معاملات الأمم المتحدة عموما، وضعف مواءمة قدرات الأمم المتحدة مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج، وتدني مستوى استغلال القدرات التنفيذية الوطنية، هي من العقبات الرئيسية التي تعوق تنفيذ مبادرة توحيد الأداء تنفيذا كاملا وتسريعها.

وقدّمت الحلقة الدراسية مجموعة من التوصيات المحددة لتسريع تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ في مجالات الملكية والقيادة الوطنيتين، ومواءمة قدرة الأمم المتحدة مع احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، وتماسك عمليات الميزنة والتمويل، والقيادة والتنسيق من جانب الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، والمكاتب المشتركة وممارسات العمل المبسطة، بالإضافة إلى أهداف أخرى لا تقل أهمية عما ذُكر.

وسيكون من دواعي امتناني تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٧ من القائمة الأولية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البندين الفرعيين ٣ (أ) و ٣ (ب) من جدول أعمال المجلس.

(توقيع) فيليب **تشيدومو**
السفير فوق العادة المفوض
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة

بيان موجز لنتائج وآفاق الحلقة الدراسية للبلدان الرائدة المستفيدة من البرامج بشأن توحيد الأداء: تبادل الخبرات والدروس المستفادة

(مابوتو، ٢١-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨)

١ - التقى ممثلو الحكومات الثماني للبلدان الرائدة في ''مبادرة توحيد الأداء'' (وهي ألبانيا، وأوروغواي، وباكستان، وجمهورية تترانيا المتحدة، والرأس الأخضر، ورواندا، وفييت نام، وموزامبيق) وممثلو حكومة ملاوي، في مابوتو، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، لاستعراض الدروس المستقاة من تجربة بلدانهم، لمدة سنة واحدة، في توحيد الأداء، ولمناقشة الخطوات التي ينبغي خطوها مستقبلا، مع تسريع تنفيذ التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢.

٢ - ويوجه المشتركون في الحلقة الدراسية الشكر إلى كل من حكومة موزامبيق على استضافة الحلقة الدراسية؛ والسيدة لويزا دياس ديوغو، رئيسة وزراء موزامبيق، على الخطاب الملهم الذي ألقته في افتتاح الحلقة الدراسية؛ والرئيسين المشاركين قائدي المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، على مشاركتهما النشطة؛ والسيدة أنا تيبايجوكا، المديرة العامة والتنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، على البيان الذي ألقته باسم نائب الأمين العام للأمم المتحدة. كما وجه المشتركون الشكر إلى كل من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية على دعمها لهذا اللقاء، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والفريق القطري للأمم المتحدة في موزامبيق، على ما قدموه من دعم قيم في تنظيم هذا الحدث وتيسيره.

تعليقات استهلالية

٣ - يؤكد المشتركون التزامهم بالتنفيذ الكامل السريع لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وهو قرار اتُّخذ دون تصويت. وفي ذلك القرار، شجعت الجمعية الأمين العام على تقديم الدعم ''للبلدان الرائدة المستفيدة من البرامج'' في تقييم وتبادل الخبرات والدروس المستفادة بدعم من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (الفقرة ١٣٩). ويعتبر المشتركون هذه الحلقة الدراسية استجابة للفقرة ١٣٩

من القرار المذكور وإسهاما في أعمال جزء الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي.

٤ - وكان الغرض من هذه الحلقة الدراسية إتاحة الفرصة لممثلي حكومات البلدان الرائدة الثمانية، وغيرها من البلدان المستفيدة من البرامج التي لديها عمليات مماثلة، للتعلم من بعضها البعض فيما يتعلق بحالات النجاح وبالعراقيل والتحديات التي ما زالت تواجه تنفيذ تجربة توحيد الأداء وكيفية المضي قدما في ذلك. وكان الغرض منها أيضا مساعدة هذه البلدان على تبادل وجهات نظرها المشتركة مع منظومة الأمم المتحدة ليتسنى استغلال الدروس المستفادة لتعزيز تنفيذ القرار ٢٠٨/٦٢ لتحقيق المزيد من الاتساق والكفاءة والفعالية لمنظومة الأمم المتحدة.

٥ - ويقر المشتركون بأنه باستثناء الرأس الأخضر وفييت نام لم يبدأ إصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري إلا عام ٢٠٠٧. وبالتالي، فإن النتائج أولية ومرتبطة بجوانب هذه العملية، إذ لم يحن الوقت بعد لتقييم الفعالية الإنمائية لمبادرة توحيد الأداء. وستكتمل الصورة أكثر بمجرد إجراء تقييم مستقل خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٦ - ويدعو المشتركون الجمعية العامة إلى تقديم دعم كامل للجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان المشتركة في مبادرة توحيد الأداء.

النتائج العامة

٧ - يؤكد المشتركون أن البلدان الرائدة أصبحت كذلك بطلب محدد من حكوماتها الوطنية. وعند تقديم هذه الطلبات، كانت آمال الحكومات كباراً، بما فيها الأمل في أن يدعم تحسن اتساق منظومة الأمم المتحدة الحكومات دعماً أفضل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وأثبتت تجربة المشتركين أن الملكية الوطنية في شراكتهم الإنمائية مع منظومة الأمم المتحدة قد تعززت عن طريق عملية توحيد الأداء. ولاحظوا التنوع الشديد في ظروف كل بلدانهم، واتفقوا على أن تجربتهم الخاصة بتوحيد الأداء قد روعي فيها أيضا مبدأ ''عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع''.

٩ - وأعاد اللقاء تأكيد المكاسب التي حققتها البلدان الرائدة في مبادرة توحيد الأداء، وباقي البلدان المشتركة، فيما يخص تعزيز دور الحكومة القيادي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وهذا الالتزام والتوجيه المتزايدان

من جانب الحكومات الوطنية يتماشيان إلى حد كبير مع روح قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢.

١٠ - وتظهر المؤشرات الأولية أن هذه العملية التجريبية تحقق نتائج إيجابية في كفالة زيادة فعالية واتساق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره نظيراً لشركائه الوطنيين. وتشير التقارير الواردة من الحكومات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، على حد سواء، إلى زيادة إتاحة ولايات منظومة الأمم المتحدة وخبرتها للاستجابة للخطط والأولويات الوطنية.

١١ - وأُحرز تقدم في مجال التشجيع على إيجاد نهج أكثر توحيدا تتبعه منظومة الأمم المتحدة في برمجة وتمويل دعمها للبلدان، عن طريق برنامج واحد وميزانية واحدة. وتقر الحكومات المشتركة في مبادرة توحيد الأداء إقراراً واضحاً بالتقدم المحرز وتعلن تقديرها له، لكنها تدرك أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي فعله لتفادي تشتيت الجهود ولتوحيد الأداء على الصعيد القطري. ويقر ممثلو الحكومات الرائدة وغير الرائدة جميعهم أن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل إنجاح هذه المبادرة.

١٢ - إلا أنه ما زالت هناك عراقيل جسيمة تعترض تنفيذ مبادرة توحيد الأداء تنفيذا كاملا وتسريعها. وهي تشمل عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل وعدم توافره في الوقت المناسب، وعدم تنسيق ممارسات العمل وعدم تبسيطها، وارتفاع تكاليف معاملات الأمم المتحدة عموما، وضعف مواءمة قدرات الأمم المتحدة مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج، وتدني مستوى استغلال القدرات التنفيذية الوطنية.

التوصيات

من أجل تسريع تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، فإن المشتركين في اللقاء، ممثلي الحكومات التسع:

الملكية والقيادة الوطنيتان

١٣ - يشددون على ضرورة استمرار مبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين في توجيهه لكل ما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية على الصعيد القطري.

١٤ - يسلمون بأن فعالية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة تتوقف على التنسيق الجيد لفريق الأمم المتحدة القطري واتساع نطاقه وتمكين أعضائه، وعلى وجود حكومة جيدة التنسيق؛ وبأنه كلما اقتضى الأمر قد يلزم إنشاء هياكل تنسيق وطنية جديدة أو تحسين القائم منها من أجل توفير وظيفتي التوجيه الاستراتيجي ورصد التنفيذ البرنامجي.

١٥ - يسلمون أيضا بأن الأمم المتحدة بإمكانها الاضطلاع بدور هام في دعم وتعزيز الدور والقدرة الوطنيين فيما يتعلق بتنسيق أعمال الجهات المانحة.

١٦ - يشيرون إلى أن الجمعية العامة قد شجعت الدول الأعضاء على دعوة الأمم المتحدة للمشاركة بحكم صفتها الرسمية، في طرائق المعونة وآليات التنسيق الجارية والجديدة، وإلى الدعوة التي وجهتها الجمعية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ليعزز مشاركته في هذا الخصوص؛ ويدعون الجمعية إلى تشجيع البلدان المعنية في جهودها المتواصلة.

١٧ - يشددون على أن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة يتعين أن تركز على بناء القدرات الوطنية، وتقديم المشورة في مجالي المعايير والسياسات، وتقديم الدعم الاستراتيجي في مجال الحد من الفقر، وأن تستفيد من القدرات التنفيذية الوطنية بالتشاور والتنسيق مع السلطات الوطنية المعنية.

ومن أجل كفالة نجاح مبادرة توحيد الأداء على وجه التحديد، فإن المشتركين في اللقاء:

١٨ - يطلبون إلى منظمات الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى حكومات البلدان الرائدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى حشد الدعم المالي الحسن التوقيت والممكن التنبؤ به لمبادرة توحيد الأداء، بطرق تشمل الآليات والعمليات المشتركة بين الحكومات والأمم المتحدة، والأدوات الجديدة لحشد التمويل عند الضرورة وحسب الاقتضاء.

١٩ - يشددون على أن من المتعين في البلدان التي لا يشمل فيها ''برنامج أمم متحدة واحدة'' كامل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عدم نقل الموارد إلى ذلك البرنامج على نحو يضر بباقي مكونات إطار العمل المذكور.

٢٠ - يسلمون بأن إنشاء هياكل تنسيق وطنية جديدة يؤدي إلى تعزيز ملكية وقيادة الحكومات واتساق أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية مع الأولويات الوطنية. ويتعين أن نكفل توفير هذه الهياكل لوظيفتي التوجيه الاستراتيجي ورصد التنفيذ البرنامجي لعملية توحيد الأداء على الصعيد القطري.

اتساق قدرات الأمم المتحدة واحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج

٢١ - يعترفون بالحاجة الملحة إلى تعزيز القدرات الوطنية ويُذكرون بالحاجة إلى كفالة اتباع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لنهج متماسك ومنسق في دعمه لما تبذله البلدان المستفيدة من البرامج من جهود لتنمية القدرات.

٢٢ - يكررون الإعراب عن ضرورة تناسب نطاق ومستوى المهارات والخبرات التي تحشدها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري مع متطلبات الإنجاز فيما يتعلق بالأولويات المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكل بلد أو خطة/برنامج أمم متحدة واحدة، بما يتماشى مع الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما وجدت، وأن يطابقا احتياجات البلدان النامية ومتطلباتها في مجالي الدعم التقني وبناء القدرات.

٢٣ - يشددون على أن التدابير المحققة لوفورات التكلفة وعمليات إعادة التشكيل ليست غايات في حد ذاتها وإنما يلزم تقييمها في سياق هدف تحسين الفعالية والأثر.

٢٤ - يطلبون إلى الصناديق والبرامج والوكالات التعجيل بإصلاح مقارها لتمكينها من الاستجابة بفعالية وسرعة أكبر لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما البلدان المشمولة بالبرامج الرائدة لمبادرة توحيد الأداء، التي تُجري حاليا تقييمات للقدرات.

تنسيق أدوات التخطيط والبرمجة، وتكاملها

٢٥ - يدعون مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها إلى اتخاذ ما يلزم من قرارات على وجه الاستعجال من أجل زيادة تبسيط عملية التخطيط والبرمجة والموافقة على البرامج وتحقيق التنسيق الكامل فيها.

٢٦ - يطلبون إلى الأمين العام، من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، دراسة وضع عملية مبسطة للموافقة على البرامج القطرية المشتركة وتقديم اقتراحات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن.

٢٧ - يطلبون إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستفادة من البرامج التجريبية من أجل دراسة وتنفيذ المزيد من أعمال التبسيط والتنسيق لعملية البرمجة القطرية، استنادا إلى الخبرات الإيجابية التي تحققت بفضل الوثيقة التنفيذية المشتركة.

اتساق عمليات الميزانية والتمويل

٢٨ - يطلبون إلى الجهات المانحة تقديم مساهمات متعددة السنوات وغير مخصصة لـ ''برنامج أمم متحدة واحدة'' على الصعيد القطري من أجل إتاحة إمكانية التنبؤ بالموارد ومن ثم تحسين التوقيت والفعالية في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، والسعي الحثيث إلى توفير التمويل الكامل لاحتياجات ''برنامج أمم متحدة واحدة'' دون أن يؤثر ذلك على البرامج الإنمائية الثنائية.

٢٩ - يشددون على أنه يتعين تزايد اعتماد النهوج القطاعية الشاملة باعتبارها آلية التمويل من الجهات المانحة على الصعيد القطري، مع توجهها نحو مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وتكميلها لعملية إصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٣٠ - يوصون، وفقا للفقرة ٣٧ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ ، بأن تضع الأمم المتحدة استراتيجية للمساعدة في تعزيز القدرات الوطنية للحكومات في مجالي الائتمان وإدارة الميزانية وأن تكفل القدرات اللازمة لذلك. ويمكن إجراء ذلك كجزء من المساعدة الإنمائية في نطاق برنامج الأمم المتحدة.

٣١ - يحثون جميع الجهات المانحة على إقرار شكل موحد لتقارير لأمم المتحدة المرحلية والمالية باعتبار ذلك جزءا من مذكرة التفاهم المنظمة للصندوق الخاص ببرنامج أمم متحدة واحدة.

قيادة فريق الأمم المتحدة القطري وتنسيق أعماله

٣٢ - يسلمون بأهمية تعزيز قيادة المنسق المقيم في رئاسة فريق الأمم المتحدة القطري المُمَكَّن، ويشددون على أهمية تعزيز دور المنسق المقيم وسلطته وقدرته على التنسيق بزيادة تفويض السلطات من الصناديق والبرامج والوكالات.

٣٣ - يطلبون إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها أن تواظب على دعم عملية توظيف واختيار المنسقين المقيمين بتشجيع أفضل المرشحين على التقدم. ويلزم خلال عمليات التوظيف والاختيار إيلاء الاعتبار الواجب إلى أهمية قدرات التنسيق والقيادة لدى المنسقين المقيمين وقيادات الكيانات المحلية التابعة للأمم المتحدة.

٣٤ - يشددون على ضرورة القيام، عند الاقتضاء، بتعديل الاتفاقات الأساسية الموحدة المبرمة بين الحكومات والأمم المتحدة من أجل تعزيز وتوضيح المسؤوليات والمساءلة ما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات، مع الحفاظ على الامتيازات والحصانات في الوقت نفسه.

٣٥ - يشددون على ضرورة اعتماد جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية مدونات لقواعد السلوك على أساس النماذج المنسقة التي وضعها مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى ضرورة تحديد هذه المدونات أمورا من بينها تسلسل المسؤولية ومسؤوليات الاتصال.

٣٦ - يشددون على ضرورة المساءلة المتبادلة فيما بين أعضاء الفريق القطري. ويتعين ألا يكون المنسق المقيم هو الموظف الوحيد الخاضع للمساءلة. وينبغي الإسراع بتضمين آليات تقييم الأداء القائمة لدى الوكالات تقييما لمساهمة رؤساء الوكالات في تماسك فريق الأمم المتحدة القطري وقدرته على الاستجابة لأولويات البلد المضيف.

٣٧ - يطلبون إلى مقار الوكالات والصناديق والبرامج المواظبة على دعم وتعزيز الجهود التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية بهدف الاستجابة لطلبات الحكومات من أجل تعزيز التماسك، والإنجاز، والاتصال ككيان واحد، بوسائل تشمل، على وجه الخصوص، هياكلها الإقليمية. ويتعين إدخال تقييم واقعي للأداء، في الأحوال التي لا يوجد فيها بعد، ليتمكن المديرون في المقار من تيسير عملية الإصلاح على الصعيد القطري.

٣٨ - يشددون على أهمية استمرار أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين، وعلى الحاجة إلى اشتراك المنسقين المقيمين في عملية اختيار الأعضاء الكبار في الأفرقة القطرية. ويلزم أن تحسن المقار من عملية تعاقب أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وينبغي تجنب الإجازات المطولة وحالات التوقف المؤثرة، أي حالات إجراء العديد من التغييرات في نفس الوقت. كما ينبغي تجنب التغيير المتكرر بكثرة للرؤساء والمنسقين المقيمين إن أمكن.

ومن أجل كفالة نجاح مبادرة توحيد الأداء على وجه التحديد، فإن المشتركين في اللقاء:

٣٩ - يشددون على أن من الضروري أن يشير برنامج/خطة أمم متحدة واحدة بين الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى أن المنسق المقيم مسؤول، بمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري، عن تقديم تقارير إلى الحكومة عن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (الفقرة ٩٦ من القرار ٢٠٨/٦٢)، بصرف النظر عن مسؤولية الوكيل الإداري عن تقديم التقارير بشأن المسائل المالية، وفي بعض الحالات عن التقدم المحرز، إلى الجهات المانحة بخصوص تنفيذ أعمال الصندوق الخاص ببرنامج أمم متحدة واحدة.

المكاتب المشتركة، وممارسات العمل المنسقة والمبسطة

٤٠ - يطلبون إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق التعجيل بعملية تنسيق ممارسات العمل في الأمم المتحدة من أجل السماح للبلدان بالتقدم في اتساق وفعالية، مع مراعاة طرائق المعونة المفضلة لدى الحكومات.

٤١ - يشددون على أن الأمم المتحدة بحاجة إلى اتخاذ إجراء (بسرعة) بشأن مسألة الموارد البشرية، وتحديدا من أجل الاستجابة للتغيرات اللازمة على الصعيد القطري بسبب إصلاح الأمم المتحدة (تقييمات القدرات). ويلزم تشجيع الموظفين ليكون لديهم حافز الاستجابة للاحتياجات على الصعيد القطري.

وفيما يخص البلدان الرائدة، على وجه التحديد:

٤٢ - يشددون على أن تطوير مكان عمل للأمم المتحدة لا يتعين اعتباره حلا متعلقا بتنسيق ممارسات العمل فحسب، بل يتعين استناده إلى فعالية التكلفة أيضا.

٤٣ - ويشددون أيضا على أنه يتعين إتاحة المجال للبرامج التجريبية لـ ''تختبر'' المبادرات المتعلقة بممارسات العمل؛ وإلا ستظل الخدمات وممارسات العمل المشتركة المقررة موضوعة في ''قائمة الأمنيات'' عوضا عن تحويلها إلى أوجه كفاءة فعلية.

تكاليف المعاملات، واستعمال الوفورات، وزيادة استخدام النظم الوطنية

٤٤ - يطلبون إلى الصناديق والبرامج والوكالات التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرات ٣٧ و ٣٩ و ١١٩ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، التي تطلب فيها الجمعية إلى الوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تعيد التركيز على زيادة استخدام النظم الوطنية وتعزيز القدرات، أينما كان ذلك مطلوبا، على الصعيد القطري (التمويل، والمشتريات، وإنجاز البرامج، والتخطيط والميزنة، والرصد والتقييم)، ويطلبون إلى الأمم المتحدة إجراء تقييمات للقدرات الوطنية ذات الصلة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز، وتحديد أهداف لتعزيز القدرات اللازمة بهدف اعتمادها.

٤٥ - يطلبون إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على صعيد المقر، السماح لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بالتنسيق الوثيق مع الحكومات، بأن تحدد أفضل الطرق والوسائل التي يمكن بفضلها إعادة توظيف الوفورات الإدارية في الميزانيات البرنامجية، على النحو المذكور في الفقرتين ١٠٤ (ب) و ١١٤ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، مع تجنب اعتراضات مراجعي الحسابات.

٤٦ - يتطلعون قدما إلى عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال منتدى التعاون الإنمائي، بشأن تيسير وضع معايير محددة بوضوح لتقديم المساعدة الإنمائية، بهدف المساعدة في تشجيع اعتماد وتعزيز الأمم المتحدة للنظم الوطنية.

وفيما يخص البلدان الرائدة على وجه التحديد:

٤٧ - يشددون على ضرورة التحديد الواضح لتكاليف المعاملات ووضع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والحكومات منهجية بشأن كيفية قياس تلك التكاليف. ومن ثم، يلزم توثيق تكاليف المعاملات قبل عملية إصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري وأثناءها وبعدها. ويلزم التركيز على أثر تنفيذ التوصيات الواردة في تقييمات القدرات على تكاليف المعاملات.

٤٨ - يطلبون إلى مقار الصناديق والبرامج والوكالات كفالة تنسيق البعثات على الصعيد القطري بشكل مشترك وبدرجة أفضل (انظر الفقرتين ١١٨ و ١١٩ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢) وإبلاغ الحكومات بالنتائج المنسقة.

الاتصال: التنسيق مع الحكومات، والنتائج والمساءلة، والتوعية العامة

٤٩ - يشددون أيضا على أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية يتعين عليها أن تعد الكثير والكثير من التقارير لمختلف الجهات المانحة، ويحثون هذه الجهات على إقرار شكل موحد لتقارير الأمم المتحدة المرحلية والمالية.

٥٠ - يشددون على أن من المستصوب في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان الأخرى التي يلزم فيها أن يتكيف فريق الأمم المتحدة القطري بسرعة مع بيئة متغيرة، أن تُنشئ الحكومة آليات تعمل تحديدا مع الفريق القطري لتوجيه تطور الشراكة بين الحكومة والفريق القطري، ومواصلة تعزيز أهمية الأمم المتحدة لتلك البلدان.

٥١ - يشددون على أن المنسق المقيم مسؤول، بدعم من الوكالات، عن تقديم تقارير إلى الحكومة بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (الفقرة ٩٦ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢). ومن ثم يتعين أن تنص كل الأطر الجديدة لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على هذه المسؤولية. ويطلبون إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مساعدة الأفرقة القطرية في إعداد أدوات للإبلاغ الموحد في هذا الصدد.

الرصد والتقييم (بما في ذلك إمكانية التقييم)

٥٢ - إذ يشددون على مسؤولية الحكومات عن التقييم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، يسلمون بأن منظومة الأمم المتحدة والحكومات ستشرف معا على إجراء تقييم البرامج التجريبية لمبادرة توحيد الأداء وتحديد القيمة المضافة لـ ''برنامج أمم متحدة واحدة''.

٥٣ - يشددون على أن الخبرات (الإيجابية والسلبية) يتعين تقاسمها فيما بين البرامج التجريبية من أجل التعجيل بالتعلم واعتماد أفضل الممارسات. كما ينبغي نقل التعلم والخبرات، أو أيهما، من البرامج التجريبية لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة ليتسنى مساعدة البلدان التي يمكن أن تبدأ بنفسها.

٥٤ - يشجعون البلدان الرائدة على وضع نظام تقييم ذاتي استنادا إلى المؤشرات/الأهداف المتفق عليها.

٥٥ - يسلمون بوجود ثغرات في مستوى استعداد البلدان الرائدة للتقييمات المستقلة المقرر إجراؤها عام ٢٠١٠، ويعربون عن عزمهم على معالجة هذه الثغرات في أقرب وقت ممكن، بطرق من بينها إنشاء أُطُر قائمة على النتائج باستخدام منهجيات بسيطة.

٥٦ - يشددون على ضرورة اعتماد نظم الرصد والتقييم على المؤسسات والبيانات الحكومية من أجل رصد التقدم، بأقصى قدر ممكن.